

**مذكرة الرئيس – الاجتماع الرابع لمجموعة العمل الثالثة**  
**التابعة للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل**  
**الأربعاء، 7 مارس/ آذار 2008**  
**Ramalingam Parasuram، الرئيس**

1 - **تغيير الثقافة:** قدمت الإدارة معلومات عن العملية والجدول الزمني للتصدي لتغيير الثقافة في المنظمة. ومن الجاري تحديد خبير استشاري خارجي بقصد تعيينه لتيسير العملية. وسوف تشكل مجموعة عمل كما أن من الجاري النظر في إنشاء موقع شبكي لهذه العملية.

2 - **تعبئة الموارد:** اتفق الأعضاء بصفة عامة مع اقتراحات التقييم الخارجي المستقل بشأن تعبئة الموارد، وتحقيق التكامل بين موارد البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية لدعم الأولويات المتفق عليها (توصيتا التقييم الخارجي المستقل 4-7 و6-7). وتم التشديد على ضرورة تعزيز رقابة الأجهزة الرئاسية للموارد الخارجة عن الميزانية، نظراً لأنها تمثل نحو نصف مجموع موارد المنظمة:

(أ) أيد الأعضاء دمج الموارد الخارجة عن الميزانية لمعالجة الأولويات عن طريق المواضيع ذات الأولوية وأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل. وفي هذا السياق أشير إلى ضرورة توسيع تغطية أطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل إلى حد بعيد وتحسين نوعيتها؛

(ب) هناك حاجة إلى إيجاد عملية شفافة لقبول الأموال الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك أية أموال يتم قبولها خارج إطار الأولويات المتفق عليها وإلى خضوعها لرقابة الأجهزة الرئاسية (تم الاتفاق على اعتبار حالات الطوارئ فئة خاصة تلزم معالجتها بصورة منفصلة إلى حد ما)؛

(ج) من المستصوب الأخذ بترتيبات للتمويل المجمع من أجل الأولويات والبلدان والأقاليم إلا أن هذا سيتم بأسلوب متدرج كما أن ثقة كل البلدان المانحة والبلدان النامية الأعضاء ترتهدن بشفافية الترتيبات التي يتم إنشاؤها، بما في ذلك الرقابة من قبل الأجهزة الرئاسية والمساءلة ورفع تقارير التقييم؛

(د) ينبغي وجود بعض المرونة في الأفق الزمنية للمواضيع ذات الأولوية نظراً لأن الأولويات يمكن أن تنشأ بسرعة كبيرة وأن هذا ما يحدث بالفعل. وأشير في هذا الصدد إلى الأمراض العابرة للحدود وإلى ظهور أنفلونزا الطيور وإن كان عدد من الأعضاء قد رأوا أن مثل هذه المواضيع ستشكل في جميع الأحوال مواضيع ذات أولوية لعمل المنظمة؛

(هـ) أشار العديد من الأعضاء إلى قيمة دمج موارد الميزانية نظراً لضرورة زيادة الشفافية والمساءلة بقصد تحسين الرقابة.

ساد اتفاق عام على أن الشكل ينبغي أن يتبع الوظيفة وأن مزايا كبيرة ستترتب على الجمع بين الوظيفتين الشاملتين لتنسيق وتيسير تعبئة الموارد والوظائف الشاملة لإدارة الموارد ورسم استراتيجيتها والتخطيط لبرامجها في مكتب واحد. فمن شأن ذلك أن يتيح للمكاتب اللامركزية الاضطلاع بالوظيفة الشاملة لتحديد أولويات تعبئة الموارد ورصدها وتنسيقها وتيسيرها بالنسبة للبلدان والأقاليم، وأن يتيح الشيء نفسه لشعبة عمليات الطوارئ وإعادة التأهيل بالنسبة لحالات الطوارئ وللإدارات الفنية بالنسبة للبرامج التي تنفذها.

(5) حث بعض الأعضاء على إنشاء مؤسسة منظمة الأغذية والزراعة بصورة مبكرة واعتبر كثير من الأعضاء إنشاء هذه المؤسسة مستصوباً، في حين كانت لأعضاء آخرين تحفظات تتعلق

بتكاليفها الممكنة. وتم الاتفاق على أن إنشاء المؤسسة ليس أولوية فورية، ولكن يمكن للإدارة إجراء دراسة جدوى تتعلق بتكاليف إنشاء المؤسسة وفوائده المحتملة وجوانبه القانونية:

- (أ) يمكن لهذه المؤسسة أن تستفيد من تجربة تليفود، فتجمع بين الدعوة وتلقي الأموال من مصادر القطاع الخاص والجمهور عامة؛
- (ب) شدد بعض الأعضاء على القيمة المستمرة لنموذج تليفود للاستجابة لاحتياجات النساء الفقيرات وصغار المزارعين وأكدت مجموعة العمل على أنه ينبغي أن يجرى تصميم وإقرار وتنفيذ جميع مشروعات تليفود على الصعيد القطري من قبل الممثلات القطرية للمنظمة. وأنه لا ينبغي اشتراط أى إسهام أو إجازة من قبل المقر.

7 - **التمويل الذاتي للاتفاقات والمعاهدات وما شابه:** تم الاتفاق على أنه ينبغي زيادة الاتجاه إلى أن تقوم أطراف الاتفاقيات والاتفاقات والمعاهدات والصكوك المشابهة إلى تمويل الأمانة والعمليات المتصلة بذلك على أساس جدول للمساهمات، على أن يكون التحرك في هذا الاتجاه تدريجياً وأن يظل البرنامج العادي للمنظمة مصدراً للدعم أيضاً.

**تقديم الخدمات والتوريد:** أبلغت الإدارة بعدد من التدابير التي اتخذتها بالفعل وفقاً لتوصيات التقييم الخارجي المستقل:

- (أ) زيادة تفويض السلطة فيما يخص التوريدات للممثلين الإقليميين وشبه الإقليميين والقطريين؛
- (ب) زيادة تفويض السلطة لمدرء الشعب فيما يخص رسائل الاتفاق؛
- (ج) الحصول على التوريدات محلياً في حالات الطوارئ للتعجيل بتسليمها؛
- (د) استعراض الإجراءات والطرائق المتبعة بقصد تبسيط إجراءات السفر بما في ذلك تحديد مبالغ إجمالية لمدفوعات الخبراء الاستشاريين تشمل تكاليف السفر وتفويض مديري الشعب في إقرار ذلك؛
- (هـ) إتاحة حسابات نقدية مؤقتة للعمليات.

8 - اتفقت مجموعة العمل عموماً مع توصيات التقييم الخارجي المستقل فيما يخص تفويض السلطة والتحول تدريجياً من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة السابقة. وحث بعض الأعضاء على زيادة تفويض السلطة إلى المستويات الأدنى وذلك، على سبيل المثال، فيما يخص: السفر، وحدود الإنفاق بالنسبة للممثلين القطريين، والصعوبة في التعاقد مع المؤسسات التجارية المحلية الصغيرة والحصول على المشتريات منها. وأعرب القليل من الأعضاء عن القلق إزاء تعزيز القدرات بالدرجة الكافية خاصة في المكاتب اللامركزية ووجود الرقابة الكافية بالاقتران مع زيادة تفويض السلطة وأشارت الإدارة إلى أن التدابير القائمة للمراجعة والرقابة الداخلية والتدريب فضلاً عن كفاية الإجراءات وأساليب الرقابة ستفحص في إطار استعراض الأصول والفروع.

(10) ووافقت الإدارة على أهمية إجراء دراسة كاملة للإدارة المؤسسية القائمة على المخاطر وإن كانت هذه الدراسة تحتاج إلى موارد من خارج الميزانية.

(13) **نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** أعربت مجموعة العمل عن تقديرها لأن الإدارة قبلت توصيات التقييم الخارجي المستقل، إلى حد بعيد، ثم قامت بما يلي:

- (أ) شددت على ضرورة التنسيق المركزي للنظم الحاسوبية وضرورة تساوq هذه النظم؛

- (ب) أيدت أن يجري، في المستقبل القريب، نشر نسخة ميدانية من نظام أوراكل (نظام معلومات إدارة الموارد البشرية) وهي نسخة مواءمة لاحتياجات الإدارة ومستوى السلطة والبنية الأساسية المتاحة للممثلات القطرية؛
- (ج) أعربت عن تقديرها لرأي المدير المسؤول أن تجميع وظائف تكنولوجيا المعلومات في شعبة واحدة من شأنه أن يعزز القدرة الشاملة مما يحسن الكفاءة والقدرة على الاستجابة؛
- (د) شاطرت الإدارة رأيها، أن نشر موظفين لتكنولوجيا المعلومات بواقع موظف لكل إدارة ليس من شأنه أن يكون استخداماً كفناً للموارد في الوقت الحالي، لكنها نوهت إلى ضرورة الاستجابة بالتساوي لاحتياجات الإدارات الفنية والشؤون الإدارية في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- (هـ) شددت على التعاون بين الوكالات الكائنة في روما، فضلاً عن التعاون على المستوى الميداني داخل منظومة الأمم المتحدة، لكنها أشارت إلى أن لكل وكالة نظم مؤسسية مختلفة لتكنولوجيا المعلومات وأن إعداد نظم مشتركة سيكون جزءاً من التخطيط الأطول أجلاً للتحويل إلى نظم الجيل الثاني؛
- (و) طلبت توضيحاً بشأن الآليات التي تزيد من سهولة نفاذ الأعضاء إلى المعلومات عن طريق خدمات تكنولوجيا المعلومات القائمة أو المزمعة. وأشارت الإدارة إلى أن الدافع إلى الحد من القدرة على النفاذ إلى شبكة المعلومات الداخلية للمنظمة يقتصر على الشواغل المتعلقة بالأمن الحاسوبي والتكنولوجيا المتعلقة بكفاءة أمن الشبكة. وهناك كميات متزايدة من المعلومات متاحة رغم أن الموقع الشبكي للمنظمة ومعلوماتها يمكن أن تتاح لمواقع الممثلين الدائمين عند الطلب.

(14) **جداول الأعمال المقبلة:** تم الاتفاق على جداول الأعمال التالية للدورات التي ستعقد في المستقبل القريب:

- 1 - الأربعاء، 19 مارس/آذار 2008
- (1) هيكل البرنامج والميزانية وعملية وضع البرنامج والميزانية؛
- (2) النظم المالية والمعايير أو المراجعة؛
- (3) المتأخرات والمدفوعات المتأخرة؛
- 2 - لن يعقد أي اجتماع يوم الأربعاء 26 مارس/آذار
- 3 - الجمعة، 28 مارس/آذار 2008 – الاجتماع المشترك بين مجموعتي العمل الثالثة والثانية (صباحاً فقط)
- (1) دورة البرنامج والميزانية (دراسة في إطار الأجهزة الرئاسية)
- (2) المراجعة، توصية التقييم الخارجي المستقل 7-9
- 4 - الثلاثاء 1 أبريل/نيسان 2008 – الاجتماع المشترك بين مجموعتي العمل الثالثة والأولى
- (1) الهيكل التنظيمي في المقر الرئيسي (مناقشة أولية)
- (2) الاستراتيجية الخاصة بالشراكات.
- 5 - الثلاثاء 29 (طوال النهار) والأربعاء 30 أبريل/نيسان (صباحاً فقط)
- (1) الهيكل اللامركزي للمنظمة (مناقشة مستأنفة)
- (2) سياسات الموارد البشرية؛
- (3) سياسات تغيير الثقافة.

## الملحق 1 – تعبئة الموارد – عرض مقدم من الإدارة

### القضايا/التحديات

- التحديد الواضح للموضوعات ذات الأولوية وعلاقتها بالنتائج
- إدارة جوانب عدم القدرة على التنبؤ وتخصيص الموارد لأغراض محددة المتأصلة في المساهمات الطوعية
- زيادة الطابع الاستراتيجي لأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل وإدماجها في النموذج البرنامجي

### عناصر ممكنة لاستراتيجية تعبئة الموارد

- إدماج الموارد والأنشطة الخارجة عن الميزانية في إطار البرمجة:
- تنفيذ نموذج مؤسسي قائم على النتائج بالنسبة لكل مصادر الأموال ومواقعها
- صقل آليات تعبئة الموارد وإصدار خطوط توجيهية مؤسسية واضحة
- إعداد معايير لتوزيع الموارد على أساس الأولوية
- موازنة آليات الاستعراض والرصد والرقابة والسياسات الداخلية ذات الصلة

## الملحق 2 – تقديم الخدمات والتوريد – عرض مقدم من الإدارة

### أساليب الرقابة السابقة

- توافق الأمانة على التوصية وقد شرعت في التحول تدريجيا من أساليب الرقابة السابقة إلى أساليب الرقابة اللاحقة
- تمت زيادة الحد الأدنى للجنة التوريد إلى 150 000 دولار أمريكي
- تمت الموافقة على الحسابات النقدية المؤقتة للعمليات
- رسائل اتفاق متعددة

### تفويض السلطة

- توافق الأمانة على التوصية وقد زيد تفويض السلطة إلى المستويات أدناه.
- التوريد
- الممثلون الإقليميون 150 000 دولار أمريكي
- الممثلون الإقليميون الفرعيون 75 000 دولار أمريكي
- الممثلون القطريون 50 000 دولار أمريكي
- رسائل الاتفاق
- المديرين 200 000 دولار أمريكي

### التوريد في حالات الطوارئ

- توافق الأمانة على التوصية وقد عدلت السياسة المتبعة فيما يخص الآتي:
- منح إعفاءات من التوريد الدولي لصالح التوريد المحلي
- استخدام شروط التسليم كمعايير لمنح عقود التوريد
- استخدام فترات أقصر للمناقصات
- التوريد المباشر لتلبية الاحتياجات الفورية
- العرض على لجنة التوريد لاحقا

### رسائل الاتفاق ومذكرات التفاهم

- توافق الأمانة على التوصيات وهي تستعرض طرائق وسياسات التعاقد مع مراعاة المعايير التالية:
- تباين الأغراض (الأغراض التجارية مقابل الأغراض غير التجارية، البحوث مقابل التنفيذ)
- تباين الأطراف المتعاقدة (المؤسسات التجارية الصغيرة مقابل المنظمات غير الحكومية، وكالات الأمم المتحدة مقابل المؤسسات الدولية الأخرى) بقصد إعداد أدوات مرنة ومناسبة لهذا الغرض.

### الملحق 3 - تكنولوجيا المعلومات - عرض مقدم من الإدارة الهيكل

- رأى رئيس القطاع:
- التأييد الكامل لتوصيات التقييم الخارجي المستقل
- بيد أن هذا الرأي لا يشاطره جميع المديرين العاملين المساعدين. فبعضهم يفضل بقاء برمجة النظم المؤسسية داخل الإدارات، مع تحسين الحوكمة من قبل شعبة تكنولوجيا المعلومات
- كذلك فإن نقل بعض الوحدات يرتهن بالبت في التوصيات المتعلقة بهيكل المقر
- قد يكون من المناسب النظر في القضية بصورة أكثر تكاملاً لدى النظر في التوصيات الخاصة بإعادة هيكلة المقر

### خدمة العملاء

- رأى رئيس القطاع:
- إعادة النظام الذي يقوم على وجود مسؤول عن تكنولوجيا المعلومات في كل إدارة أو مكتب قد يكون مكلفاً - ونتيجة التجربة السابقة الخاصة بتشاطر الإدارات للوظائف وإلغاء وظائف أخرى ليست في صالح هذا النظام
- قد يكون من المناسب، رهناً بنتيجة البت في التوصية الخاصة بهيكل المقر، وضع مسؤول عن تكنولوجيا المعلومات في كل مجال من المجالات التنظيمية الرئيسية الثلاثة
- لكفالة التقدم الوظيفي وتحسين التركيز على العملاء، فقد يكون من المناسب نقل مسؤول عن تكنولوجيا المعلومات من شعبة تكنولوجيا المعلومات إلى كل مجال من مجالات العمل على غرار التوصية 8-9 ب المتعلقة بالمسؤولين الإداريين

### الحوكمة في مجال تكنولوجيا المعلومات

- رأى رئيس القطاع: يوافق على توصيات التقييم الخارجي المستقل على ألا يقتصر الأمر على مجرد إيكال الخدمات إلى مصادر خارجية - فالأمر يحتاج إلى النظر في أفضل الخيارات المتاحة لذلك.
- إبقاء الخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة (المعارف المتعلقة بالعمل) داخل المنظمة، والحصول على الخدمات السلعية على أساس التكلفة والجودة
- نقلت المنظمة الخدمات المتعلقة بشبكة إتصالاتها السلكية واللاسلكية وحاسوبها المرجعي (المركز الدولي للحساب الإلكتروني - قبل إلغاء هذا التفويض)
- تتعامل شعبة تكنولوجيا المعلومات مع عدد كبير من الجهات التعاقدية والخبراء الاستشاريين (57) مقارنة بعدد موظفيها (85)
- أنشأت شعبة تكنولوجيا المعلومات مركزاً خارجياً في بانكوك بقصد تخفيض التكاليف

- ستستمر الشعبة في دراسة الخيارات الممكنة في مجال تنفيذ الخدمات، بما في ذلك إيكالها إلى مصادر خارجية، أو إنشاء مراكز خارجية أو تقديم الخدمات بشكل مشترك مع الوكالات الكائنة في روما/الوكالات الأخرى.